تحليل أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على النمو في الجزائر خلال الفترة :2000- 2014

د. عتو شارف

أستاذ محاضر-كلية العلوم الاقتصادية - جامعة مستغانم

أ- حدو محمد

أستاذ متعاقد- كلية العلوم الاقتصادية- جامعة شلف

الملخص:

تمثلت إشكالية هذا المقال في مدى تأثير سياسة الإنعاش الاقتصادي على النمو في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2014، حيث نهدف إلى إيجاد وتفسير العوامل الخفية المفسرة لهذا النمو من خلال تقييم نتائج سياسة الإنعاش الاقتصادي خلال هذه الفترة، وقد استخدمنا التحليل الاقتصادي متعدد الأبعاد وتحديدا طريقة التحليل الكمي في الكشف عن هذه العوامل. وحسب النتائج المتوصل إليها، تمثلت العوامل الخفية المفسرة والمؤثرة في النمو الاقتصادي في الاستثمار العمومي الاستثمار البشري، إنفاق التسيير العمومي، الفساد الإداري والاقتصادي، التخطيط الاستراتيجي، حيث تشير نتائج هذه الدراسة إلى أن العامل الايجابي الأكثر تأثيرا في النمو الاقتصادي هو الاستثمار العمومي والعامل السلبي الأكثر تأثيرا فيه هو الفساد الإداري والاقتصادي وسوء تسيير المال العام.

الكلمات المفتاح: برامج دعم النمو، الإنعاش الاقتصادي، الاستثمار العمومي، تقييم.

Abstract:

the problematic of this paper is to show the impact of economic recovery on the growth policy in Algeria during the period 2000-2014. The aim is to find and interpret the hidden factors that explain the growth by evaluating the results of the economic recovery policy during this period. We have used a multi-dimensional economic analysis specifically the method of quantitative analysis in the detection of these factors. According to the results, the hidden factors that explain the economic growth are the public investment of human capital, public management expenditure, administrative and economic corruption and strategic plans. The results of this study indicate that the most positive factor impact on economic growth is public investment and the most influential factor is the administrative and economic corruption and mismanagement of public money.

Keywords: growth, support programs, economic recovery, public investment, evaluation

المقدمة:

يعتبر التفاوت الاقتصادي ما بين الدول المتقدمة والنامية، والفجوة فيما بينهما من الموضوعات التي كانت، ولا زالت، تشغل اهتمام المختصين، والمتتبعين لأسباب ومحددات النمو الاقتصادي، والتنمية الاقتصادية بأبعادها المختلفة، إلا أن الموضوع الأكثر أهمية هو لماذا لم تتحول الدول النامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة إلى دول متقدمة،رغم الجهود والسياسات الاقتصادية المنتهجة من طرف هذه الدول من أجل الوصول إلى اقتصاد متنوع قطاعيا على المستوى المحلي، وتصديريا على المستوى الخارجي .

وفي هذا السياق ،ومن أجل رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الخام، وخلق قطاع صناعي تحويلي متطور يوفر أغلب السلع النهائية الوسيطية، وتعزيز الاستثمار في العنصر البشري من خلال تطوير النظم التربوية والتعليمية والصحية، شرعت الجزائر منذ سنة 2001 في انتهاج سياسة مالية توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل، نظرا لأهمية الموارد المالية المخصصة لها وهذا في ظل الوفرة المالية التي عرفتها الجزائر في هذه الفترة، والناتجة عن التحسن المستمر في أسعار النفط، وذلك من خلال إطلاقها لثلاثة برامج اقتصادية امتدت من 2001 إلى 2014، اثنان منها تم تنفيذهما و الثالث لا يزال جاري التنفيذ، وللإلمام بهذا الموضوع سنقوم بالتطرق إلى النقاط التالية:

- سياسة دعم الإنعاش الاقتصادي (2001- 2004)
- سياسة دعم النمو الاقتصادي (2005- 2009)
- سياسة توطيد النمو الاقتصادي "من الريع إلى القيمة المضافة" (2010- 2014)

1- سياسة دعم الإنعاش الاقتصادي (2001- 2004)

تعرف سياسة الإنعاش الاقتصادي على أنها إحدى أهم وسائل السياسة المالية التي تنتهجها الدولة للتأثير في الوضع الاقتصادي في المدى القصير، من خلال استخدامها لأدوات الميزانية الحكومية وبعض أدوات السياسة النقدية، وذلك بهدف تنشيط الطلب الكلي أو العرض الكلي أو الاثنين معا، وعادة ما تكون هذه السياسة ذات توجه كنزي.

تطبق سياسة الإنعاش الاقتصادي بطريقتين إما عن طريق زيادة الطلب الكلي أو عن طريق زيادة العرض الكلي، في الطريقة الأولى تستعمل الدولة واحدة أو أكثر من أدوات الميزانية الحكومية والتي تتمثل في: الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري الذي يعمل على زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات القيام بالمشاريع الاقتصادية الكبرى ذات الطابع الهيكلي التي توفر مناصب شغل وتحل مشكلة البطالة ولو مؤقتا، التحويلات الاجتماعية المدفوعة للأفراد (منحة البطالة، المساعدات والمنح الاجتماعية المختلفة) أو تلك المتعلقة بدعم بعض السلع الاستهلاكية ذات الاستهلاك الواسع مثل الحليب، الخبز[1]، الزيت والسكر[2] ... ، وتهدف هذه التحويلات إلى إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، ومن ثم زيادة الاستهلاك العائلي الذي يعتبر جزء من الطلب الكلي.

أما فيما يخص الطريقة الثانية فهي تهدف إلى تخفيض تكلفة إنتاج السلع والخدمات لدى المؤسسات وذلك بواسطة وسيلتين رئيسيتين الأولى هي تخفيض العبئ الضريبي على المؤسسات المنتجة الذي يعمل على تشجيع الاستثمار الخاص، وهذا الأخير بدوره يؤدي إلى زيادة الإنتاج (العرض)، أما الثانية فهي تتمثل في القيام باستثمارات عمومية تهدف إلى تسهيل عمل المؤسسات وتشجيعها على الاستثمار وتوسيع حجم نشاطها (النقل والمواصلات، برامج التكوين المهني والبحث العلمي...)[3].

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم تنفيذي رقم 07-402 مؤرخ في 2007/12/25، يحدد أسعار سميد القمح الصلب واللين عند الإنتاج ومختلف مراحل توزيعه، العدد 80، ص 10.

[2] الجريد الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم تنفيذي رقم 11-108 مؤرخ في 2011/03/06، يحدد السعر الأقصى عند الإنتاج والاستيراد وعند التوزيع والتجزئة بالجملة لمادتي الزيت الغذائي المكرر والعادي والسكر الأبيض، العدد 15، بتاريخ 2011/03/09، ص 27.

[3] محمد مسعي، " **سياسة الإنعاش الاقتصادي وأثرها على النمو**"، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص ص 148- 149.

- **أهداف سياسة دعم الإنعاش الاقتصادي**

تهدف سياسة دعم الإنعاش الاقتصادي إلى تدارك التأخر في التنمية الاقتصادية، الناتج عن الأزمة السياسية والمالية التي عاشتها الجزائر في العشرية السوداء خلال فترة التسعينيات هذا من جهة، والتقليل من حجم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الموجودة ودفع عجلة النمو الاقتصادي من جديد من جهة أخرى، ومن أهم الأهداف التي جاء بها برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ما يلي[1]:

- المساهمة في توفير مناصب الشغل، لا سيما في قطاع الأشغال العمومية والبناء، والسكن؛
- العمل على تنفيذ البرنامج المتعلق بالبيئة وتهيئة الأراضي المخصصة لبناء مدينة بوغزول الجديدة؛
- دعم البرامج المخصصة لعودة سكان الريف إلى مناطقهم، وتشجيع الإنتاجية التي بادر بها قطاع الفلاحة؛
- معالجة أشكال الفقر والعوز والتهميش والإقصاء التي تعاني منه شرائح واسعة من المجتمع، مع ضمان ديمومة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

وعموما كانت هذه السياسة تهدف إلى تفعيل المسعى الشامل للتنمية الوطنية على كافة الأصعدة.

- **دعم الإصلاحات الاقتصادية**

شرعت الحكومة الجزائرية مع بداية تنفيذ سياسة دعم الإنعاش الاقتصادي، في دعم الإصلاحات الاقتصادية من خلال الانسحاب التدريجي للدولة من النشاط الاقتصادي، وتوجهها نحو الرقابة وضبط الميزانية الحكومية، والعمل على التخلص من المديونية الخارجية، والتحكم النسبي في التضخم وعجز الميزانية، ومحاولة تحقيق معدل نمو اقتصادي في حدود 4% سنويا .

بالإضافة إلى ذلك إبرامها لعدة شركات في المجال الاقتصادي، وخاصة تلك الشراكة التي أبرمت مع الشركة الهندية القابضة (LNM)، حيث تم إنشاء شركتين وهي اسبات

[1] عبد الرحمن تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص ص 216-217 .

(ISPAT) عنابة، المكونة من عشرة فروع لشركة "سيدار" بما فيها مركب الحجار، واسبات (ISPAT) تبسة المكونة من مناجم الحديد ببوخضرة والونزة، وذلك من أجل الاستمرار في نشاط الحديد والصلب، ومضاعفة إنتاجه السنوي، والحفاظ على مناصب الشغل التي كان يوفرها مركب الحجار قبل خوصصته، وستتمكن هذه الشراكة من الحفاظ على 40 ألف منصب شغل غير مباشر و 12 ألف منصب شغل مباشر[1].

والدافع الأساسي الذي أدى إلى إبرام هذه الشراكة هو ضعف القدرة الإنتاجية لدى المؤسسات الوطنية العمومية والخاصة، وعدم قدرتها على تغطية تكاليفها الإنتاجية وتسديد ديونها المتراكمة، وفي هذا السياق قررت الحكومة التكفل بديون هذه المؤسسات (العمومية والخاصة).

- **إرساء المنظومة التشريعية**

واكبت سياسة دعم الإنعاش الاقتصادي مجموعة من المراسيم والقوانين والأوامر التنظيمية التي سنتها المؤسسة التشريعية، والتي مست الصفقات العمومية، تطوير الاستثمار، المنظومة التعريفية، خوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن أهم هذه المراسيم والقوانين نذكر[2]:

- الأمر رقم 02/01 المتضمن تأسيس تعريفة جمركية جديدة.
- الأمر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار.
- الأمر رقم 04/01 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخوصصتها.
- القانون التوجيهي المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[3].
- الأمر رقم 02/02 المعدل والمتمم للتعريفة الجمركية.
- المرسوم التنفيذي رقم 250/02 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية[1].

---

[1] عبد الرحمن تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق**، مرجع سبق ذكره، ص 219.

[2] المجلس الشعبي الوطني، الجريدة الرسمية للمداولات، الفترة التشريعية الرابعة، السنة الخامسة، العدد 01، 2001/10/30، ص 1.

[3] المجلس الشعبي الوطني، الجريدة الرسمية للمداولات، الفترة التشريعية الرابعة، السنة الخامسة، العدد 316، 2001/11/26، ص 2.

- الأمر رقم 11/03 المتعلق بالنقد والقرض[2].

بالإضافة إلى هذه المراسيم والقوانين هناك تدابير أخرى جاءت ضمن الميزانيات السنوية العادية والتكميلية مثل: زيادة موارد الصندوق الخاص بتنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا من 1% الى 2% من العائدات الجباية البترولية، وتوسيع مجال تطبيقه من 10 إلى 13 ولاية، وكذا تخفيض تسعيرة الكهرباء لصالح البيوت والنشاطات الاقتصادية والفلاحية لـــ 13 ولاية من ولايات الجنوب، والتوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي[3]، وإطلاق برنامج دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال تأهيل 100 مؤسسة سنويا بداية من سنة 2002[4].

إن المراسيم والقوانين وكذا مختلف الإجراءات والتدابير التنظيمية التي ذكرها سابقا ما هي إلا عينة صغيرة من بداية تنفيذ سياسة دعم الإنعاش الاقتصادي، غير أنها تهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

- **نتائج سياسة دعم الإنعاش الاقتصادي**

حققت سياسة دعم الإنعاش الاقتصادي مجموعة من النتائج الاقتصادية والاجتماعية يمكن اعتبارها ايجابية، وذلك من خلال التحسن المستمر في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وهذا كما يوضحه الجدول التالي:

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، المرسوم الرئاسي رقم 10-236 المؤرخ في 7 أكتوبر 2010، والمتضمن تنظيم الصفقات العمومية، **العدد 58**، بتاريخ 7 أكتوبر 2010 ،ص 3.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، بتاريخ 2003/08/27، ص 3.

[3] عبد الرحمن تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق**، مرجع سبق ذكره، ص 221.

[4] دريس يحي،" آليات وسبل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاندماج في الاقتصاد العالمي (حالة الجزائر)"، **بحوث اقتصادية عربية**، العددان 55- 56 ،صيف- خريف 2011، ص 81.

الجدول رقم (1): يبين تطور أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية

خلال الفترة (2000-2004)

البيان / السنة	2000	2001	2002	2003	2004
الناتج الداخلي الخام (مليار دينار)	4123.51	4227.11	4522.77	5252.32	6149.11
الناتج الداخلي الخام الحقيقي (مليار دينار)	4296.66	4227.11	4459.00	4966.73	5592.64
الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات (مليار دينار)	2464.29	2778.49	3020.66	3345.35	3683.00
الناتج الداخلي الخام الحقيقي خ .م (مليار دينار)	2567.77	2778.49	2978.07	3163.45	3349.70
الدخل الفردي (مائة دينار جزائري)	1355.70	1368.92	1442.34	1649.18	1899.98
الدخل الفردي الحقيقي (مائة دينار جزائري)	1412.63	1368.92	1422	1559.51	1728.04
سعر الصرف (دينار / الدولار الأمريكي)	75.25	77.26	79.68	77.39	72.06
المستوى العام للأسعار (IPC ، %)	95.97	100	101.43	105.75	109.95
معدل التضخم %	0.30	4.2	1.43	4.26	3.97
معدل النمو الحقيقي %	26.95	-1.62	5.48	11.38	12.60
معدل النمو الحقيقي خارج المحروقات %	-	8.20	7.18	6.22	5.88
معدل نمو الدخل الفردي الحقيقي %	25.45	-3.09	3.87	9.67	10.81
معدل البطالة %	29.8	27.3	25.7	23.7	17.7

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستعانة بمعطيات إحصائية متفرقة من الديوان الوطني لإحصاء، بنك الجزائر.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مؤشرات الاقتصاد الجزائري عموما قد عرفت تحسن ملحوظ خلال فترة سياسة دعم الإنعاش الاقتصادي، وعلى اعتبار سنة الأساس هي سنة 2001 فان النمو الاقتصادي الحقيقي قد تطور ايجابيا على مدار السنوات الأربعة، حيث وصلت عتبة نموه مع نهاية سنة 2004 عتبة 12.6% (أنظر في الشكل رقم (2))، وهذا ما يفسر خروج الاقتصاد الوطني من حالة الركود والانكماش إلى حالة النشاط وبداية النمو، غير أنه ما يعاب على هذا النمو هو الزيادة المستمرة في مساهمة المحروقات بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الخام وضعف القيمة المضافة خارج المحروقات، الأمر الذي يجعل هذا النمو غير مستقر في المستقبل، كما يلاحظ أيضا من خلال الجدول أن النمو الاقتصادي خارج المحروقات في تراجع مستمر، حيث انخفض معدل النمو خارج المحرقات من 8.20% في سنة 2001 إلى 5.88% مع نهاية سنة 2004، أي بمعدل فاق 28%.

الشكل رقم (1.2) يبين تطور النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2004)

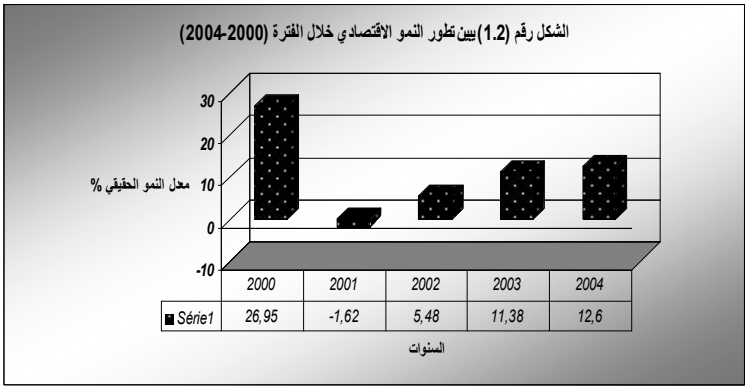

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستعانة بمعطيات الجدول (1).

والشيء الايجابي الذي يحسب لصالح هذه السياسة، هو الانخفاض التدريجي والمستمر في معدل البطالة الذي طالما كان مرتفعا مع بداية تنفيذ سياسة دعم الإنعاش خاصة بعد خوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية وتسريح العمال، ثم انخفض هذا المعدل من 29.8% في سنة 2000 إلى 17.7% مع نهاية سنة 2004، أي بمعدل 40.60%، وهذا كما يوضحه الشكل التالي:

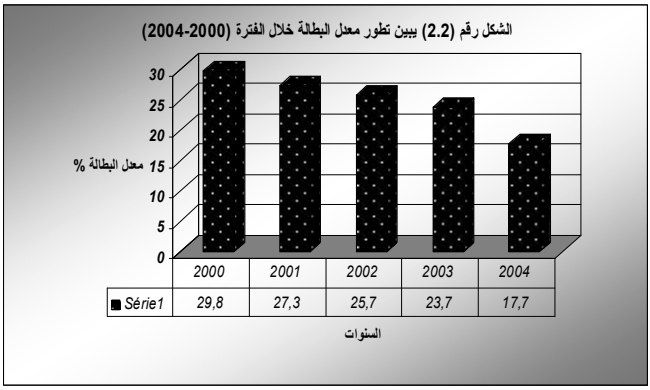

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستعانة بمعطيات الجدول (2).

2- سياسة دعم النمو الاقتصادي (2005- 2009)

تندرج سياسة دعم النمو الاقتصادي ضمن برنامج "المصالحة الوطنية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة"[1]، التي قدمها فخامة السيد رئيس الجمهورية عقب فوزه في الانتخابات الرئاسية التي جرت يوم 2004/04/08، حيث ركزت هذه السياسة على المحاور الأساسية للنمو والتنمية، من خلال العمل بجدية لخلق مناصب شغل كافية للقوة العاملة المتنامية، وكذا العمل على إعادة توظيف العمال المطرودين جراء تصفية وخصخصة المؤسسات العمومية الاقتصادية.

- **محاور سياسة دعم النمو .**

جاءت سياسة دعم النمو الاقتصادي مكملة للسياسة السابقة، وذلك من خلال اعتمادها على خمسة محاور أساسية شملت الجانب الاقتصادي والاجتماعي للبلاد،حيث خصص لهذه السياسة غلاف مالي قدره 4202.7 مليار دينار موزع على المحاور الأساسية التالية :

[1] عبد الرحمن تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق** ، مرجع سبق ذكره ، ص 241 .

الجدول رقم (2): يبين المحاور الخمسة الأساسية لسياسة دعم النمو الاقتصادي

محاور سياسة دعم النمو	المبلغ المخصص (مليار دينار)	النسبة %
- تحسين ظروف معيشة السكان	**1908.5**	**45.41**
- تطوير المنشآت الأساسية	**1703.1**	**40.53**
- دعم التنمية الاقتصادية	**337.2**	**8.03**
- تطوير الخدمة العمومية	**203.9**	**4.85**
- تطوير التكنولوجيات الجديدة والاتصال	**50.0**	**1.18**
مجموع البرنامج الخماسي	**4202.7**	**100**

المصدر: د. عبد الرحمن تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق**، مرجع سبق ذكره، ص 243.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الغلاف المالي الكلي لسياسة دعم النمو الاقتصادي يقدر بـــ4202.7 مليار دينار، أي ما يعادل 60 مليار دولار، الجزء الأكبر منه موجه إلى العنصر البشري حيث خصص ما قيمته 45.41% من الغلاف الاجمالي للتكفل بتحسين ظروف معيشة السكان، والعمل على تخفيض معدل البطالة والفقر، ثم يليه بعد ذلك تطوير الهياكل القاعدية والبنية التحتية للبلاد، وتوفير مناخ استثماري ملائم، حيث خصص لذلك ما قيمته 40.53% من المبلغ الكلي، جزء منه (11مليار دولار) مخصص فقط إلى مشروع السيار شرق- غرب، والذي يعتبر مشروع القرن بسبب أهميته الاقتصادية والاجتماعية من جهة و تكلفته الضخمة من جهة أخرى، أما في المقام الثالث ركزت هذه السياسة على تطوير الاقتصاد الحقيقي للبلاد، وذلك من خلال دعم القطاعات الاقتصادية المنتجة مثل الفلاحة والري الصناعة، الصيد البحري والسياحة، وهذا دائما في إطار دعم التنمية الاقتصادية بنسبة 8.03%.

كما يلاحظ أيضا أن توزيع الأغلفة المالية على المحاور الأساسية الاقتصادية يعتمد على درجة أهمية كل محور، وهذا كما يوضحه الشكل التالي:

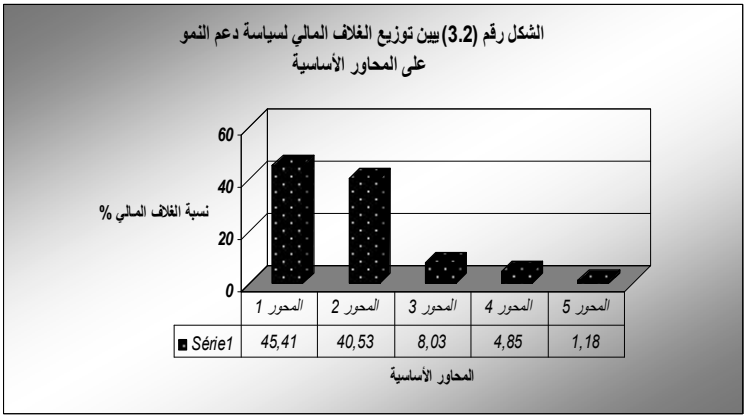

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستعانة بمعطيات الجدول (2).

بالإضافة إلى ما ذكرناه سابقا، تهدف سياسة دعم النمو الاقتصادي إلى تحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة للبلاد، وذلك من خلال دعم التنمية في مناطق الجنوب والهضاب العليا، حيث خصص لذلك غلافين ماليين معتبرين، يقدر كل واحد منهما بت 20 مليار دولار، وذلك من خلال الموارد المالية المعبئة في كل من صندوق الجنوب وصندوق الهضاب العليا. وعليه يكون مجموع ما خصص لسياسة دعم النمو الاقتصادي حوالي 100 مليار دولار خلال الفترة 2005-2009.

وبالإضافة إلى الأغلفة المالية المبينة في الجدول (2)، رافقت سياسة دعم النمو الاقتصادي مجموعة من البرامج التكميلية، وهذا بعد التشبع المالي التي عرفته الخزينة العمومية جراء التحسن الملحوظ في أسعار النفط، هذا ما أدى بأصحاب القرار إلى ضخ مبالغ مالية إضافية لدعم سياسة دعم النمو الاقتصادي، ومن أهم البرامج التكميلية التي عرفته هذه الفترة، البرنامج التكميلي الخاص بمناطق الجنوب، المصادق عليه من قبل مجلس الوزراء في شهر فيفري 2006 بمبلغ مالي يقدر بـ377 مليار دينار، والبرنامج التكميلي المتعلق بمناطق الهضاب العليا بمبلغ مالي يقدر بـــ 693 مليار دينار والمصادق عليه في نفس الشهر، وبرنامج تكميلي آخر يتعلق بامتصاص السكن الهش بغلاف مالي يقدر بـــ 800 مليار دينار، بالإضافة إلى ذلك زيارات العمل والتفقد التي قام

بها رئيس الجمهورية إلى ستة عشرة ولاية خلال الفترة 2005- 2008، وكذا مختلف البرامج التكميلية المحلية التي فاقت 200 مليار دينار[1].

- **أهداف سياسة دعم النمو**

الشيء الذي يلاحظ على أهداف سياسة دعم النمو الاقتصادي أنها مرتبطة بأرقام محددة و آجال مرتبطة بمدة تنفيذ هذه السياسة، ومن أهم الأهداف المسطرة في سياسة دعم النمو الاقتصادي نذكر[2]:

- ضمان الحفاظ على نسبة نمو اقتصادي لا تقل عن 5% طوال هذه المرحلة.
- إنشاء 100 ألف مؤسسة اقتصادية جديدة.
- توفير مليوني منصب شغل جديدة، نصفه عبر التوظيف في جميع القطاعات أو الاستثمار الذاتي والنصف الآخر عبر البرامج العمومية المستهلكة لليد العاملة.
- توفير الشروط الضرورية للاستقبال مليون طالب في الجامعة مع نهاية سياسة دعم النمو.
- انجاز ألاف المنشآت الجديدة في المجالات التربوية، الاجتماعية، الثقافية، الطاقوية، والهياكل القاعدية التي تساهم في رفاهية حياة السكان.
- إنشاء 150 ألف محل تجاري، بمعدل متوسط 100 محل في كل بلدية عبر التراب الوطني.
- **تفعيل الإصلاحات الاقتصادية .**
- إن من أهم الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها فترة سياسة دعم النمو، تلك الإصلاحات التي مست المنظومة الجمركية خاصة بعد دخول اتفاق الشراكة الجزائرية الأوروبية لسنة 2002 حيز التنفيذ بداية من الفاتح جانفي2005، حيث اتفق الطرفان على التفكيك التدريجي للتعريفة الجمركية لفترة تمتد إلى غاية سنة 2020.

[1] عبد الرحمن تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق**، مرجع سبق ذكره، ص 322.

[2] نفس المرجع، مرجع سبق ذكره، ص 245.

الجدول رقم (3): يبين وتيرة التفكيك الجمركي مع الاتحاد الأوروبي

القائمة	نوع المنتجات	وتيرة التفكيك
01	المواد الأولية، معدل التعريفة يتراوح بين 05 إلى 15 %.	إلغاء فوري للتعريفة بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ .
02	منتجات نصف مصنعة ، تجهيزات مصنعة .	يبدأ تفكيك التعريفة سنتين بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ، وعلى مدى خمسة سنوات ، بنسبة 20 % .
03	كل المنتجات التامة الصنع	يبدأ تفكيك التعريفة سنتين بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ، وعلى مدى عشرة سنوات ، بنسبة 10 %

المصدر: عبد الرحمن تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق**، مرجع سبق ذكره، ص 263.

ومع نهاية السداسي الأول من سنة 2007 تم إعادة انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني وتجديد الثقة في الجهاز الحكومي وفي هذا الإطار تقدمت الحكومة ببرنامج عمل صادق عليه المجلس الشعبي الوطني بعد مناقشته وإثرائه، ومن أهم الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي ركز عليها هذا البرنامج هي إصلاح النظام المالي (البنوك، مؤسسات التأمين، سوق المال)، تحسين تسيير المالية العمومية، تأهيل النشاطات الاقتصادية، السياسة العامة للصناعات الصغيرة والمتوسطة والتقليدية، تقوية وتدعيم السياسة التجارية، هذا فيما يخص الجانب الاقتصادي، أما فيما يخص الجانب الاجتماعي، فان هذا البرنامج ركز على ترقية وتنمية الموارد البشرية، تحسين الصحة العمومية، والعمل والتوظيف والحماية الاجتماعية[1].

نتائج سياسة دعم النمو الاقتصادي .

إن من أهم النتائج التي حققتها سياسة دعم النمو الاقتصادية هي تلاك التطورات التي مست المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الوطني كما يبنها الجدول التالي:

[1] عبد الرحمن تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق**، مرجع سبق ذكره، ص ص 257- 258.

الجدول رقم (4) يبين بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية

خلال الفترة (2005-2009)

البيان / السنة	2005	2006	2007	2008	2009
نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي %	**5.1**	**2.0**	**3.0**	**2.4**	**2.4**
نمو الناتج الخام خارج المحرقات %	**4.7**	**5.6**	**6.3**	**6.1**	**9.3**
نمو المحروقات %	**5.8**	**2.5-**	**0.9-**	**2.3-**	**6.0-**
نمو الفلاحة %	**1.9**	**4.9**	**5.0**	**5.3-**	**20**
نمو البناء والأشغال العمومية %	**7.1**	**11.6**	**9.8**	**9.8**	**8.7**
نمو الخدمات %	**6**	**6.5**	**6.8**	**7.8**	**8.8**
المستوى العام للأسعار (IPC ، %) سنة الأساس 2001	**111.47**	**114.05**	**118.24**	**123.98**	**131.10**
معدل التضخم %	**1.38**	**2.31**	**3.67**	**4.85**	**5.74**
السكان النشطون (ألف)	**10.027**	**10.267**	**10.514**	**10.801**	**10.544**
السكان المشغلون فعلا (ألف)	**6.222**	**6.517**	**6.771**	**7.002**	**9.472**
البطالون (ألف)	**1.530**	**1.265**	**1.245**	**1.220**	**1.072**
معدل البطالة %	**15.30**	**12.30**	**11.80**	**11.30**	**10.20**
الاحتياطات النقدية بدون ذهب (مليار دولار)	**56.18**	**77.78**	**110.18**	**143.10**	**148.91**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستعانة بمعطيات إحصائية متفرقة من الديوان الوطني لإحصاء، بنك الجزائر.

لتحليل النمو القطاعي التي عرفته فترة سياسة دعم النمو الاقتصادي، نأخذ ثلاثة نماذج رئيسية على النحو التالي:

- **النموذج الأول:** قطاع البناء والأشغال العمومية: عرف قطاع البناء والأشغال العمومية تطورا كبيرا خلال فترة سياسة دعم النمو الاقتصادي، حيث وصلت نسبة نموه إلى 8.7 % مع نهاية سنة 2009، محتلا بذلك المركز الثالث من خلال مساهمته في إنتاج الثروة الوطنية، كما يساهم أيضا بنسبة 11.1 % من القيمة المضافة الإجمالية و 16.2 % من القيمة المضافة خارج المحروقات وما يعاب على هذا القطاع أن جزء كبير من

نموه مرتبط بنفقات التجهيز (الاستثمار) للدولة، حيث تكاد تنعدم مساهمة القطاع الخاص في نمو هذا القطاع، بالإضافة إلى ذلك أنه مرتبط بوضع الميزانية، وهذا ما يؤدي إلى فقدانه إلى الصلابة والقوة. والأمر الذي يلاحظ على هذا القطاع أنه يعاني من التأخر في انجاز وانطلاق المشاريع.

- **النموذج الثاني:** قطاع الخدمات: يعد قطاع الخدمات ثاني قطاع من حيث إنتاج الثروة الوطنية والأول في الإنتاج خارج المحروقات، حيث وصلت نسبة نموه إلى 8.8 % مع نهاية سنة 2009، أي أنه عرف تطورا ملحوظا خلال فترة سياسة دعم النمو الاقتصادي، حيث انتقل من 6 % في نهاية سنة 2005 إلى 8.8 % في نهاية سنة 2009، أي بمعدل 2.8 نقطة مئوية مع نهاية سنة 2009، ومن أهم هذه الخدمات تلك الخدمات المتعلقة بالنقل والتوزيع، والخدمات المصرفية.
- **النموذج الثالث :** قطاع الفلاحة: شهد قطاع الفلاح نمو معتبر مع نهاية سنة 2009، حيث وصل إلى عتبة نمو بلغت 20 % وهذا راجع إلى توفر الشروط المناخية الملائمة من جهة، والتحفيزات المقدمة من قبل الحكومة من جهة أخرى، خاصة تلك التحفيزات المتعلقة بأسعار الحبوب المضمونة عند الإنتاج، وذلك الإجراء الاستثنائي من طرف رئيس الجمهورية والمتعلق بمسح ديون جميع الفلاحين، الأمر الذي أدى إلى تحفيز الفلاحين على تحقيق مردود زراعي فاق كل التوقعات، إذ بلغ 5.3 مليون طن مع نهاية سنة 2009، مقابل 1.7 مليون طن سنة 2008، أي بمعدل زيادة 211.76 %. والشيء الذي يلاحظ على قطاع الفلاحة أنه لا يقتصر فقط على المحاصيل الزراعية، بل يتعدى ذلك إلى الإنتاج الحيواني، إنتاج الكروم إنتاج الحليب، إنتاج الزيتون، وغيرها من المنتجات الفلاحية الأخرى، كما يساهم هذا القطاع بنسبة 9.3 % من القيمة المضافة الإجمالية، و يحتل أيضا المرتبة الرابعة من بين القطاعات الخمسة التي تشكل الاقتصاد الوطني خارج المحروقات.

النقطة السوداء في سياسة دعم النمو الاقتصادي هي الموارد المالية التي فقدتها الخزينة العمومية جراء التفكيك الجمركي مع الاتحاد الأوروبي، الذي يندرج ضمن الاتفاقية الجزائرية الأوروبية التي عرفتها هذه الفترة حيث لوحظ أن القطاع العام والخاص لم يستفد بالشكل الذي

كان متوقعا، وأن درجة التنافسية لدى المؤسسات الاقتصادية لم ترقى إلى المستوى المرغوب، وأن الإنتاج خارج المحروقات لا يزال ضعيفا بالرغم من تخفيض تكاليف المدخلات الصناعية وإزالة بعض الحواجز الجمركية، وعلى هذا الأساس فقدت الخزينة العمومية موارد مالية جد معتبرة، وارتفعت فاتورة الواردات.

وبالمقابل شهدت هذه الفترة أكبر تسديد للمديونية الخارجية مع نهاية سنة 2006، حيث تعتبر هذه السنة بمثابة عيد ميلاد للاقتصاد الوطني، لأنها سنة فاصلة في تاريخ هيمنة الديون الخارجية، والجدول التالي يبين تطور الديون الخارجية خلال فترة سياسة دعم النمو.

الجدول رقم (5) يبين تطور الديون الخارجية للجزائر

خلال الفترة (2005-2010)

الوحدة: مليون دولار

البيان / السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الديون المتوسطة وطويلة الأجل	**16.485**	**5.062**	**4.889**	**4.282**	**3.921**	**3.670**
الديون القصيرة الأجل	**707**	**550**	**717**	**1.304**	**1.492**	**1.787**
المجموع	**17.192**	**5.612**	**5.606**	**5.586**	**5.413**	**5.457**
معدل نمو الديون *%	**-**	**67.36 -**	**0.11 -**	**0.36 -**	**3.10 -**	**0.81**

Source :Office nationale des statistiques, **Annuaire statistique de l'Algérie n° 28**, 2012,p 475

نلاحظ من خلال الجدول أن الديون الخارجية للجزائر في انخفاض مستمر، حيث انخفضت في سنة 2006 من 17.192 مليون دولار إلى 5.612 مليون دولار، أي بمعدل 67.36 %، وهي أعلى نسبة انخفاض عرفتها الديون الخارجية خلال فترة سياسة دعم النمو الاقتصادي، والشكل التالي يوضح تطور هذه الديون خلال هذه الفترة.

* من إعداد الباحثين.

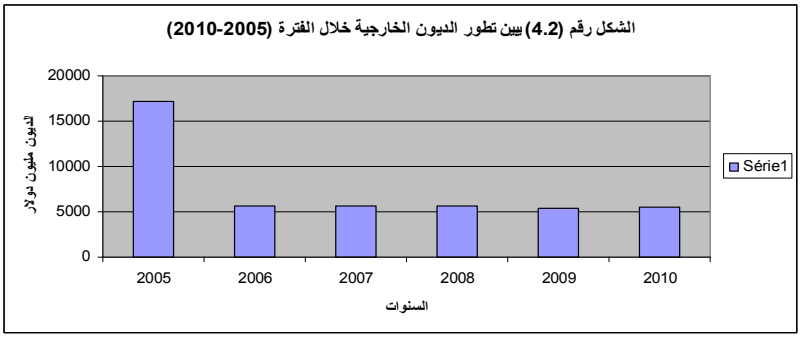

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستعانة بمعطيات الجدول رقم (5).

بينما عرفت المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى خلال فترة سياسة دعم النمو الاقتصادي عدة تطورات أثرت في الأداء الاقتصادي الوطني، ومن بين أهم هذه المؤشرات نذكر ما يلي:

التضخم: شهدت سياسة دعم النمو الاقتصادي معدلات مرتفعة من التضخم، الناتج عن الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار، وخاصة أسعار السلع ذات الاستهلاك الواسع، وهذا بسب الارتفاع القوي في أسعار المواد الغذائية من جهة، وارتفاع الأسعار العالمية من جهة أخرى، حيث وصل معدل التضخم إلى عتبة 5.74 % مع نهاية سنة 2009.

البطالة : تعتبر البطالة هاجسا لدى جميع الدول، وفي هذا الإطار أخذت الدولة الجزائرية على عاتقها هذه المشكلة، حيث أقدمت على استحداث سياسة تشغيل جديدة بإمكانها أن تخفف من معدل البطالة على المدى القصير والمتوسط، وهذا ما تم فعلا بواسطة الصيغ المختلفة للتشغيل (التوظيف المباشر، الإدماج المهني، عقود ما قبل التشغيل ...)، إذ انخفض معدل البطالة إلى 10.20 % مع نهاية سنة 2009، بمعدل خمسة نقاط مئوية على ما كان عليه في سنة 2005.

الاحتياط النقدي: يعتبر الاحتياط النقدي آلية من آليات السياسة النقدية والمالية الأكثر تأثيرا في الوضع الاقتصادي للبلاد وهو الذي يبعث الثقة في العملة الوطنية من طرف المتعامل الاقتصادي سواء كان محليا أم أجنبيا، حيث بلغ مستواه الأقصى مع نهاية سنة 2009 مبلغ يقدر بـــ 148.91 مليار دولار.

الاستثمار العمومي: لقد شهد الاستثمار العمومي تطورا كبيرا خلال الفترة (2000-2009)، إذ تجاوز حاجز 13 % بالنسبة للناتج الداخلي الخام[1]، وهذا كما يوضحه الشكل التالي:

الجدول رقم (6) يبين تطور كل من الاستثمار العام والخاص

خلال الفترة (2005-2009)

التعيين	الاستثمارات المنجزة خلال الفترة (05-09) مليار دينار
الاستثمار المحلي: - استثمارات ممولة من الميزانية . - استثمارات ممولة من الصندوق الوطني للاستثمار .	9.386 229
استثمارات وطنية خاصة منها: - استثمار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب . - استثمار في قطاع الفلاحة . - استثمار ممول من قبل البنوك .	184 213 2.201
المجموع .....(1)	12.213
الاستثمارات الأجنبية : - الاستثمار عبر الوكالة الوطنية لتدعيم الاستثمار . - الاستثمار في قطاع الطاقة والمناجم .	1.526 729
المجموع .....(2)	2.255
المجموع الكلي .....(1+2)	14.468
الاستثمار المحلي الخاص	% 17.95
الاستثمار الأجنبي	% 15.58
نسبة مساهمة مجموع القطاع الخاص	% 33.54
الاستثمار العمومي	% 66.46

المصدر: عبد الرحمن تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق**، مرجع سبق ذكره، ص 269.

[1] عبد الرحمن تومي ، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق**، مرجع سبق ذكره، ص 268.

الشيء الذي يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن تدفق الاستثمارات الأجنبية لا يزال دون المستوى المطلوب، إذ يمثل 15.58 % من مجموع الاستثمارات الإجمالية، شأنه شأن الاستثمارات المحلية الخاصة، حيث لم تتجاوز هذه الأخيرة عتبة 17.95 %، رغم التحفيزات والتسهيلات المقدمة من قبل الحكومة الجزائرية إلى المؤسسات الاقتصادية المحلية، بينما الاستثمارات العمومية تحتل الجزء الأكبر، إذ تساهم بنسبة 66.46 % من مجموع الاستثمارات الإجمالية، وهنا يطرح إشكال وهو إذا كان الارتباط قوي بين الاستثمارات العمومية والنمو الاقتصادي، هل بإمكاننا ضمان استمرارية هذا النمو في ظل هشاشة قسم واسع من موارد الميزانية العامة للدولة على المدى الطويل؟.

3- سياسة توطيد النمو الاقتصادي "من الريع إلى القيمة المضافة" (2010- 2014)

تعد سياسة توطيد النمو الاقتصادي انطلاقة جديدة نحو القيمة المضافة خارج المحروقات، والتنمية الاقتصادية الشاملة، حيث يعول عليها كثيرا في دعم ومرافقة القطاعات الاقتصادية المنتجة، والخروج التدريجي من تبعية الغاز والبترول، لأنه حان الأوان لأن نرسم طريقنا بأيدنا لا بأيدي غيرنا، وأن نرسم سياسة اقتصادية فعالة ومتوازنة تمكننا من اللحاق بالدول المتقدمة وتحقيق الرفاه الاقتصادي لشعوبنا.

- **محاور سياسة توطيد النمو الاقتصادي**

تحتوي سياسة توطيد النمو الاقتصادي كما جاء في بيان السياسة العامة للحكومة على ستة محاور أساسية، وهي التنمية البشرية المنشآت الأساسية، تحسين الخدمة العمومية، محور التنمية الاقتصادية مكافحة البطالة، محور البحث العلمي، والتكنولوجيات الجديدة للاتصال ،وفي ما يلي سوف نتطرق إلى كل واحد على حدا وباختصار.

– التنمية البشرية [*] **:** ركزت هذه السياسة على العنصر البشري من خلال استهدافها للعوامل الأساسية التي من شأنها أن ترفع من نوعيته، حيث استهدفت هذه السياسة النظام التعليمي للبلاد

[*] تشير التنمية البشرية في تقارير الأمم المتحدة إلى عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس، وهي بلا حدود وتتغير بمرور الوقت. (جمال حلاوة، علي صالح، **مدخل إلى علم اقتصاد التنمية**، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع ، الأردن، 2010، ص 197.).

(المدرسة)، بداية من قطاع التربية الوطنية من خلال العمل على انجاز أكثر من 3100 مدرسة ابتدائية وأكثر من 1100 أكمالية و 840 ثانوية، بالإضافة إلى أزيد من 200 مؤسسة مزودة بالنظام الداخلي والمطاعم والنظام النصف الداخلي، هذا على مستوى الهياكل التعليمية، أما فيما يخص تحسين النظام التعليمي قامت الجزائر بإصلاح المنظومة التربوية من خلال استحداثها لنظام تعليمي جديد يتلاءم مع الوقائع الراهنة، بالإضافة إلى ذلك قامت الحكومة الجزائرية بتحسين القدرة الشرائية للأساتذة عن طريق سن قوانين أساسية تنظيمية تنظم مهنة الأستاذ وقوانين تعويضية تكفل له العلاوات والتعويضات الشهرية[1]، ثم قطاع التعليم العالي، حيث حددت هذه السياسة أهداف تسمح بتحقيق 600 ألف مقعد بيداغوجي و400 ألف مكان للإيواء مع توفير 44 مطعم جامعي، أما قطاع التكوين والتعليم المهني فقد حدد له 220 معهد، و82 مركزا للتكوين و 58 مؤسسة بالنظام الداخلي[2].

– **القطاع الصحي :** للتكفل بصحة السكان رسمت هذه السياسة أهداف من شأنها أن ترفع جودة الخدمات الصحية المقدمة، وذلك من خلال العمل على انجاز 173 مستشفى، و45 مركب متخصص و377 عيادة متعددة الاختصاصات و100 قاعة علاج، بالإضافة إلى 17 مدرسة للتكوين الشبه الطبي بالإضافة إلى ذلك توفير مختلف المستلزمات الطبية وكذا مختلف الأدوية، خاصة تلك الأدوية المتعلقة بالأمراض المزمنة والعمل على تطوير خدمات الضمان الاجتماعي عن طريق استحداث نظام بطاقة الشفاء على كامل التراب الوطني على المدى القريب و المتوسط.

– **المنشآت الأساسية:** خصصت هذه السياسة غلاف مالي يفوق 88 مليار دولار موجه إلى الأشغال العمومية، خاصة تلك الأشغال المتعلقة بالبنية التحتية للبلاد، واستكمال بعض المشاريع التي عرفت بعض التأخر في السياسة السابقة، كالطريق السيار شرق – غرب الذي رصد له مبلغ

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة الثانية من المرسوم التنفيذي رقم 10-78 المؤرخ في 24 فبراير سنة 2010، والمتضمن النظام التعويضي للموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالتربية الوطنية، **العدد 14**، بتاريخ 25 فبراير 2010، ص 6.

[2] عبد الرحمن تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق**، مرجع سبق ذكره، ص ص 309- 310 .

إضافي يقدر بـــ 3132 مليار دينار، بالإضافة إلى ذلك استهدفت هذه السياسة فك العزلة عن المناطق النائية عن طريق تعبيد الطرق البلدية والولائية، بالإضافة إلى انجاز المطارات والموانئ لتسهيل عملية نقل البضائع والأشخاص. أما فيما يخص قطاع النقل هو الآخر رصد له مبلغ يقدر بـــ 2816 مليار دينار، من أجل انجاز 17 خط جديد للسكة الحديدية، وتسليم مشروعي مترو الجزائر ووهران، وانجاز الترامواي في 14 مدينة، واستحداث 27 مؤسسة للنقل الحضري وانجاز 35 محطة برية، واستحداث ثمانية مطارات وتوسيع أربعة موانئ، وأخيرا قطاع تهيئة التقليم والبيئة، حيث خصص له غلاف مالي يقدر بـــ 500 مليار دينار موجه نحو انجاز أربعة مدن جديدة، وتغطية مختلف التكاليف المتعلقة بالحفاظ على البيئة وكذا تسيير النفايات والقمامات[1].

– **تحسين الخدمة العمومية:** خصص لهذا الغرض غلاف مالي يقدر بـــ 1666 مليار دينار بهدف تحسين الخدمة العمومية على مستوى جميع الإدارات العمومية، خاصة تلك الإدارات التي لها علاقة مباشرة بالمواطن، كالجماعات المحلية المستشفيات، العدالة، قطاع المالية، وقطاع التجارة.

– **التنمية الاقتصادية:** سخر لهذا الغرض غلاف مالي يقدر بـــ 1566 مليار دينار، موجه نحو القطاعات الاقتصادية المنتجة، وهي الفلاحة والري بمبلغ مالي يقدر بـــ 1000 مليار دينار، الصيد البحري بمبلغ 16 مليار دينار، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمبلغ 100 مليار دينار، إنعاش وتحديث المؤسسات العمومية الاقتصادية بمبلغ 400 مليار دينار، ومحور التنمية الاقتصادية.

– **مكافحة البطالة:** الهدف الرئيسي الذي رسمته هذه السياسة هو خلق ثلاثة ملايين منصب شغل مع نهاية سنة 2014 أي بمعدل 600 ألف منصب شغل خلال كل سنة، بالإضافة إلى ذلك تخفيض معدل البطالة في حدود 9 %، وعلى هذا الأساس نلتمس شيء من الجدية لدى السلطات الجزائرية في مكافحة البطالة، وذلك من خلال الصيغ المختلفة للتوظيف المعتمدة مثل جهاز المساعدة على دعم، وإدماج حاملي شهادة التعليم العالي و التكوين المهني، وإذا ما تحقق ذلك فمن الممكن أن تكون الجزائر على مدار السنوات المقبلة نموذجا إقليميا في مكافحة البطالة.

– **البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال:** يعد البحث العلمي والتكنولوجيا ركيزتان أساسيتان لتطور الأمم وفي هذا الإطار خصص لهذا الغرض غلاف مالي يقدر بـــ 100 مليار

[1] نفس المرجع ، ص ص 314 – 315 .

دينار يتعلق بتطوير البحث العلمي، وإنشاء مخابر بحث على مستوى الجامعات، بالإضافة إلى ذلك خصص مبلغ آخر يقدر بـــ 100 مليار دينار موجه نحو اقتناء التجهيزات الضرورية الموجهة لتعميم تعليم الإعلام الآلي على مستوى المنظومة التربوية، والتكوين والتعليم المهني.

– مراجعة بعض القوانين والمراسيم التنظيمية

عرفت هذه الفترة عدة مراجعات للقوانين والمراسيم التنظيمية التي أعتمدت في السياسات الاقتصادية السابقة، وهذا بسبب عدم تكيفها مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الراهنة، ومن بين أهم المراسيم التنظيمية التي تم تعديلها ومراجعتها أكثر من مرة نذكر:

- المرسوم الرئاسي رقم 250/02 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية [*].
- القانون الخاص بالاستثمار.
- مراجعة الاتفاقية الخاصة بتفكيك الجمركي مع الاتحاد الأوروبي (تعليق الاتفاقية إلى غاية 2020).
- أمر رقم 03-11 المؤرخ في 2003/08/26. والمتعلق بالنقد والقرض [**].
- أمر رقم 06-01 المؤرخ في 2006/02/20 والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته [***].

[*] تم تعديل المرسوم الرئاسي رقم 250/02 المؤرخ في سنة 2002 والمتعلق بتنظيم الصفقات العمومية بالمرسوم التنفيذي رقم 236/10 المؤرخ 2010/10/07، ثم بالمرسوم رقم 38/11 المؤرخ في 2011 ثم عدل بعد ذلك بالمرسوم 23/12 المؤرخ في 2012/01/18 ثم عدل بعد ذلك بالمرسوم الرئاسي رقم 13-03 المؤرخ في 2013/01/13

.(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، بتاريخ 2013/01/13).

[**] تم تعديل الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 2003/08/26 المتعلق بالنقد والقرض بالأمر رقم 10-04 المؤرخ في 201/08/26 . (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، بتاريخ 2010/09/01. ص 11).

[***] تمت مراجعة الأمر رقم 06-01 المؤرخ في 2006/02/20 والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته بالأمر رقم 10-05 المؤرخ في 2010/08/26. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، بتاريخ 2010/09/01، ص 16).

- المرسوم التنفيذي رقم 08-126 المؤرخ في 2008/04/09 والمتعلق بجهاز المساعدة على الإدماج المهني[****].

بالإضافة إلى المراسيم التنظيمية التي تمت مراجعتها مع بداية تنفيذ سياسة توطيد النمو، واكبت هذه الأخيرة مجموعة من المراسيم الجديدة مست المنظومة التربوية، من بينها المرسوم التنفيذي رقم 10-02 المؤرخ في 2010/01/04، الذي يحدد الأحكام المتعلقة بإجبارية التعليم الأساسي، المرسوم التنفيذي رقم 10-03 المؤرخ في 2010/01/04، الذي يحدد شروط الدخول إلى مؤسسات التربية والتعليم واستعمالها وحمايتها وكذا المرسوم التنفيذي رقم 10-04 المؤرخ في 2010/01/04، والذي يحدد كيفيات إعداد الخريطة المدرسية وتنفيذها ومراقبتها[1].

بعض النتائج الجزئية لسياسة توطيد النمو الاقتصادي

الجدول رقم (7) يبين تطور بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية خلال فترة سياسة توطيد النمو

البيان / السنوات	2010	2011	2012
الناتج الداخلي الخام (مليار دينار)	12.049	14.481	16.160
مؤشر التنمية البشرية	0.710	0.711	0.713
معدل البطالة %	-	10	9
المستوى العام للأسعار IPC 2001=100	136.23	142.39	155.10
معدل التضخم %	3.9	4.5	8.9
الناتج الداخلي الخام الحقيقي (مليار دينار)	8.844.60	10.169.95	10.419.08
معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي %	-	14.98	3.14

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستعانة بمعطيات متفرقة الديوان الوطني للإحصائيات، تقرير التنمية البشرية لسنة 2013.

[****] تمت مراجعة المرسوم التنفيذي رقم 08-126 المؤرخ في 2008/04/09 والمتعلق بجهاز المساعدة على الإدماج المهني بالمرسوم التنفيذي رقم 11-105 المؤرخ في 2011/03/06. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14، بتاريخ 2011/03/06. ص 24).

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **العدد 01**، بتاريخ 2010/01/06 .

كانت حصيلة سياسة توطيد النمو الاقتصادي بشكل عام ايجابية من خلال التحسن المستمر في مؤشرات الاقتصاد الكلي، حيث حققت الجزائر معدل نمو قيمته 3.14% سنة 2012 وهذا بفضل سعر نفط جيد الذي ميز هذه الفترة وارتفاع الاستثمارات العمومية، وفي هذا الإطار يتوقع البنك الدولي أن يبلغ نمو الناتج الخام للجزائر نسبة 3.4% سنة 2013، وسيشهد هذا النمو منحنى تصاعدي خلال السنتين المقبلتين ليبلغ نسبة 3.8% سنة 2014 و4.3% في سنة 2015[1].

كما سجل التشغيل الذي كان المستفيد الأول من النمو الاقتصادي الذي ارتفع بفضل الطلب العمومي نمو سنة 2012 حيث انخفضت نسبة البطالة إلى 9%.

ومن جهة أخرى شهدت هذه الفترة نسبة تضخم معتبرة حيث وصلت نسبته 8.9% مع نهاية سنة 2012، وهي أكبر نسبة تضخم شهدتها فترة سياسة توطيد النمو، وهذا نظرا للزيادات المطبقة في الأجور وارتفاع الأسعار الداخلية لبعض المواد الأساسية هذا من جهة وارتفاع الأسعار العالمية من جهة أخرى (التضخم الناتج عن زيادة الواردات)، وفي إطار قانون المالية التكميلي لسنة 2012 خصصت الحكومة 317 مليار دينار إضافية لرفع الأجر الوطني الأدنى المضمون من 15.000 دج إلى 18.000دج ومراجعة القوانين الأساسية وأنظمة التعويضات الخاصة بالموظفين وكذا مراجعة استثنائية لمعاشات ومنح التقاعد.

[1] http://www.aps.dz/spip.php?page=imprimer&id_article=78830,08/06/2013.

الخاتمـــــة:

استطاعت سياسة الإنعاش الاقتصادي (2000-2014) أن ترسم المسار الحقيقي للاقتصاد الوطني ووضعه على الطريق الصحيح، وهذا ماتوصلت اليه هذه الدراسة ،وذلك من خلال النتائج التالية:

- منذ نهاية سنة 2006 تحولت الجزائر من بلد مدين إلى بلد دائن.
- الاحتياط النقدي سجل تطورا غير مسبوق في تاريخ الجزائر، إذ بلغ مع نهاية سنة 2012 عتبة 200 مليار دولار.
- انخفض معدل البطالة من 30% سنة 2000 إلى نسبة طموحة مع نهاية سنة 2012 قاربت 10%.
- انجاز الهياكل الاقتصادية والاجتماعية الكبرى، الطريق السيار شرق-غرب، السكك الحديدية، الترامواي مترو الجزائر، المدارس المعاهد، الجامعات، المستشفيات ... .
- حقيق معدل نمو متوسط خارج المحروقات قريب من 6%.
- التحسن المستمر في مؤشر التنمية البشرية ،إذ قاربت قيمته مع نهاية سنة 2012 عتبة 0.713 .

وبالمقابل لا تزال أمام الاقتصاد الجزائري جملة من التحديات أهمها ما يلي:

- الاعتماد على مصدر واحد في تمويل التنمية بنسبة قريبة من 70 %.
- قطاع التصدير خارج المحروقات لا يزال ضعيف وهش للغاية إذ لا يتعدى في أحسن الظروف 2%.
- القطاع الصناعي، رغم الإصلاحات الاقتصادية إلا أنه لا يزال القطاع الأخير في المساهمة في الناتج والقيمة المضافة.
- التصدي للفساد الاقتصادي بأشكاله المختلفة، وتفعيل أجهزة الرقابة.
- إصلاح السوق المالي والتجاري والعمل على ضبط المنافسة والأسعار وضبط التجارة من حيث القيد في السجل التجاري والفوترة، والشيك.
- إيجاد الصيغة الملائمة التي من شأنها أن تدفع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- اختلاف برامج التعليم عن حاجات التنمية الضرورية، حيث يلاحظ أن أغلب المناهج تركز على الجانب النظري، وهذا ما يجعل على المؤسسة التعليمية ضرورة مراجعة المناهج والنظم وصياغتها وفق متطلبات التنمية.

قائمة المراجع :

ϖ الكتب :

01- جمال حلاوة، علي صالح، **مدخل إلى علم اقتصاد التنمية**، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن 2010.

02- عبد الرحمن تومي، **الإصلاحات الاقتصادية قي الجزائر الواقع والآفاق** ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

ϖ المداخلات والمجلات:

01- محمد مسعي، "سياسة الإنعاش الاقتصادي وأثرها على النمو"، مجلة الباحث، العدد 10، 2012.

02- دريس يحي،" آليات وسبل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاندماج في الاقتصاد العالمي (حالة الجزائر)"، **بحوث اقتصادية عربية، العددان 55- 56**، صيف- خريف 2011.

ϖ القوانين والجرائد الرسمية :

01- المجلس الشعبي الوطني، الجريدة الرسمية للمداولات، الفترة التشريعية الرابعة، السنة الخامسة، **العدد 300** ،2001/10/01.

02- المجلس الشعبي الوطني، الجريدة الرسمية للمداولات، الفترة التشريعية الرابعة، السنة الخامسة، **العدد 316**، 2001/11/2.

03- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة الثانية من المرسوم التنفيذي رقم 10-78 المؤرخ في 24 فبراير سنة 2010 والمتضمن النظام التعويضي للموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالتربية الوطنية، **العدد 14**، بتاريخ 25 فبراير 2010.

04- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم تنفيذي رقم 07-402 مؤرخ في 2007/12/25، يحدد أسعار سميد القمح الصلب واللين عند الإنتاج ومختلف مراحل توزيعه، **العدد 80**.

05- الجريد الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم تنفيذي رقم 11-108 مؤرخ في 2011/03/06، يحدد السعر الأقصى عند الإنتاج والاستيراد وعند التوزيع والتجزئة بالجملة لمادتي الزيت الغذائي المكرر والعادي والسكر الأبيض، **العدد 15**، بتاريخ 2011/03/09.

06– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،المرسوم الرئاسي رقم 10-236 المؤرخ في 7 أكتوبر 2010، والمتضمن تنظيم الصفقات العمومية، **العدد 58**، بتاريخ 7أكتوبر 2010.

07– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **العدد 52**، بتاريخ 2003/08/27 .

08– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **العدد 02**، بتاريخ 2013/01/13.

09– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **العدد 50**، بتاريخ 2010/09/01 .

10– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **العدد 50**، بتاريخ 2010/09/01 .

11– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **العدد 14**، بتاريخ 2011/03/06 .

12– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **العدد 01**، بتاريخ 2010/01/06 .

13– الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

ϖ **Rapports:**

Office nationale des statistiques, **Annuaire statistique de l'Algérie n° 28**, 2012.

ϖ **Cite d'internent:**

http://www.aps.dz/spip.php?page=imprimer&id_article=78830,08/06/2013

.